الأنباء
الجمعة 1 يونيو 2012

بحث مع وزير التجارة الخارجية الكوبي تطوير العلاقات التجارية بين البلدين

الصالح: قانون الشركات على قائمة أولويات التجارة

أكد وزير التجارة والصناعة أنس الصالح ان قانون الشركات على قائمة الأولويات التشريعية للوزارة معربا عن الأمل في ان تتم مناقشته في اللجنة البرلمانية المختصة بأسرع وقت ممكن.

وقال ان قانون الشركات على قائمة الأولويات التشريعية للوزارة «ونأمل ان تتم مناقشته مع أعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بأسرع وقت ممكن».

وأعرب عن الأمل في ان يتم إنجاز القانون «مع نهاية دور الانعقاد الحالي لما لمسناه من تعاون مع الاخوة أعضاء اللجنة بهذا الخصوص». كما أعلن عن إعادة منح صفة «الضبطية القضائية» لـ 99 موظفا من العاملين في جهاز الرقابة التجارية في الوزارة.

وقال ان منح هذه الصفة لهؤلاء الموظفين يساعد على تفعيل الرقابة في الأسواق التجارية ويعالج النقص الحالي في أعداد المفتشين في محافظات الدول الـ 6.

وأشار الى عزم وزارة التجارة والصناعة إقامة دورة تفتيشية خلال الأيام المقبلة لعدد من موظفي جهاز الرقابة التجارية، مبينا ان الموظفين سينخرطون في دورة تدريبية بعد اجتيازهم دورة الضبطية القضائية وانضمامهم الى الجهاز الرقابي.

وكان الوزير الصالح كلف في قرار سابق قيادات وزارة التجارة بإعداد دورة تدريبية تعنى بمنح صفة الضبطية القضائية لموظفي الوزارة المختصين كي تتمكن الوزارة من تفعيل سلطتها الرقابية، لاسيما مع اقتراب حلول شهر رمضان المبارك. من جهة اخرى، أكد الصالح ان الوزارة تسعى لتطوير العلاقات التي تخص التبادل التجاري بين الكويت وكوبا. وأضاف الصالح في تصريحات صحافية امس عقب اجتماعه بمكتبه بوزير التجارة الخارجية والاستثمار في كوبا رودرياجو ماليمركا انه بحث مع الوزير الكوبي بعض المنتجات الغذائية والصناعية الموجودة عندهم وسبل تطويرها، مشيرا الى انه تم تنسيق بعض اللقاءات بين الوزير وبعض الأطراف التي تمثل القطاع الخاص وكذلك القطاع العام الكويتي الذي يهتم بالاستثمار في الخارج.

وأشار الى انه تطرق خلال الاجتماع الى بعض الفرص الموجودة في الكويت من خلال مكتب الاستثمار الأجنبي، موضحا ان هناك فكرة لتشكيل وفد تجاري كوبي يزور الكويت خلال الفترة المقبلة، كما ان الوفد الكوبي، ايضا دعا الى ضرورة التنسيق بين القطاع الخاص في كلا البلدين. وعن وجود اتفاقية لتعزيز الاستثمار بين البلدين، ذكر الصالح ان هناك تبادلا تجاريا وهناك تنسيق بشأن اتفاقات، مشيرا الى تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين وان هناك مباحثات تتهم بهذا الشأن.

ولفت الصالح الى ان «التجارة» مهتمة بالاستثمار في الأمور الغذائية لأنها معنية بالجانب الغذائي.

وأشار الى ان الوزارة ستعمل لتسهيل المعوقات التي تواجه تصدير المنتجات من كوبا الى الكويت بما لا يخالف القوانين ونظمنا ولوائحنا.

واستطرد قائلا: الوزارة تهتم بتوطين رأس المال في الكويت وستكون آلياتنا أفضل خلال الفترة المقبلة مع صدور قوانين وتشريعات جديدة تخص استقطاب رأس المال الأجنبي بعد تطوير بيئتنا التشريعية.

● عاطف رمضان

أنس الصالح مجتمعا مع الوفد الكوبي (أسامة أبوعطية)

استقطاب رأس المال الأجنبي يحتاج لتطوير البيئة التشريعية

الكويت مهتمة بالاستثمار في الجزائر

الجزائر ـ كونا: أكد مدير الجناح الكويتي في النسخة الـ 45 لمعرض الجزائر الدولي بقصر المعارض محمد المطيري أن السوق الجزائرية واعدة مشددا على أن الكويت تهتم بالاستثمار في الجزائر.

وقال المطيري الذي يمثل وزارة التجارة والصناعة الكويتية في تصريح خاص لـ «كونا» ان المشاركة الكويتية في هذه النسخة تعتبر الثانية من نوعها بعد نجاح المشاركة الأولى السنة الماضية، مضيفا أن الكويت تشارك بـ 13 شركة. وأوضح المطيري أن الشركات الكويتية في هذا المعرض تمثل قطاعات من مؤسسات البلاستيك والألمنيوم والورق والأنسجة القطنية والاسفنج وقطاع المواد الغذائية والمنظفات والصناعات الالكترونية. وشدد على أن التحفيزات التي تلقتها الشركات الكويتية المشاركة بالمعرض في اول نسخة شجعت على المشاركة بقوة هذه المرة لافتا الى أن المعرض سيدفع بعرض الشركات منتجاتها وما وصلت اليه من تقدم في طرق الإنتاج ونوعيته أيضا. كما يعتبر هذا المعرض وسيلة لتبادل المعلومات بين الشركات الكويتية والجزائرية وباقي الدول المشاركة لترويج المنتجات الكويتية والتسويق أيضا للمنتج الكويتي بما يمكنه من تنشيط الحركة الاقتصادية بين البلدين. وأشار المطيري الى أن الشركات الكويتية المشاركة تبحث عن تعزيز تواجدها في السوق الجزائرية.

عموميتها وافقت على عدم توزيع أرباح عن 2011 وسحب إدراجها في سوق دبي

العيسى: «الوطنية العقارية» تتخارج من بعض موجوداتها وأصولها وتعيد جدولة تسهيلاتها البنكية لمواجهة التزاماتها

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الوطنية العقارية جميل العيسى ان الشركة تستهدف حاليا التخارج من بعض موجوداتها غير المدرة للدخل ومستمرة في خطة بيع الأصول والعقارات غير الإستراتيجية وغير الأساسية، وذلك لاستغلال التدفقات النقدية منها لمواجهة التزامات الشركة تجاه الغير، مشيرا إلى ان الشركة تسعى إلى إعادة جدولة التسهيلات البنكية وذلك كي تتماشى جدولة تلك التسهيلات الجديدة مع خطة العمل المعدلة للشركة من حيث الضمانات وجدولة السداد مما يمنح الشركة الفرصة لإتمام خطتها.

وتوقع العيسى خلال الجمعية العمومية العادية التي عقدت أمس ان تنعكس التطورات الايجابية في جمهورية مصر العربية وليبيا على البيانات المالية للشركة مستقبلا خاصة بعد عودة مشروع ليبيا إلى التشغيل مجددا وبنسب إشغال متميزة بعد فترة توقف طويلة خلال الاحداث السياسية الأخيرة التي شهدتها البلاد.

ومضى العيسى قائلا ان الاتفاقيات التي أبرمتها الشركة مع مجموعة عامر القابضة في مصر أوائل 2012 بخصوص مشروعين في مدينة القاهرة الجديدة ومدينة السادس من أكتوبر سيكون لها ابلغ الأثر في المضي قدما نحو تطوير هذه المشاريع والانتهاء منها خلال فترة 6 سنوات مما سينعكس إيجابا على البيانات المالية للشركة.

أما فيما يخص أسباب خسائر الشركة المقدرة بمبلغ 40,8 مليون دينار قال العيسى ان تلك الخسائر تحققت بسبب مخصصات تم احتسابها بسبب انخفاض في القيمة الكبيرة في دفاتر الشركة بمبلغ 27,1 مليون دينار مخصصات تغير في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بمبلغ 15,6 مليون دينار أي باجمالي مخصصات بلغت 42,7 مليون دينار. وأشار إلى ان من ضمن تلك المخصصات مخصصا عن استثمارات في شركة اجيليتي واستثمارات في أوراق مالية أخرى حيث بلغت قيمة المخصص 12,4 مليون دينار، إضافة إلى مخصص عن مشروع ريم وذلك بمبلغ وقدره 17,4 مليون دينار.

وأوضح ان الشركة نجحت خلال 2011 في الحفاظ على ثبات إيرادات العمليات الإيجارية وكذلك تقليص المصروفات العمومية والإدارية وبعض المصروفات الأخرى، إضافة إلى الاحتفاظ بحصص الارباح من شركة اجيليتي ومشروع ليبيا، ومن ثم فإن لدى الشركة السيولة الكافية لمواجهة المعاملات والأنشطة اليومية والدورية لفوائد القروض.

وأضاف ان من بين خطط الشركة المستقبلية الحد من التكاليف التشغيلية وزيادة الإيرادات وتبين هذا جليا في البيانات المالية للشركة خلال الربع الأول من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث زادت إيرادات الإيجارات بنسبة 5٪، كما زادت حصة المجموعة من الشركات التابعة والزميلة بنسبة تقارب 20٪، إضافة إلى الانخفاض الحاد في المصاريف التشغيلية بنسبة 35٪.

جميل العيسى مترئسا الجمعية العمومية (أسامة أبوعطية)

مخصصات بإجمالي 42,7 مليون دينار وراء خسائر الشركة بـ 40,8 مليوناً في 2011

جمعية عمومية

ووافقت العمومية على جميع البنود الواردة في جدول الأعمال وأبرزها المصادقة على تقريري مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات، والموافقة على توصية مجلس الإدارة بإلغاء وسحب إدراج الشركة من سوق دبي المالي، كما تمت الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.

● محمود فاروق

الشرهان: «الصفاة للطاقة» وقّعت عقداً مبدئياً مع شركة صينية متخصصة في تصنيع معدات الخدمات البترولية

كشف رئيس مجلس الإدارة في شركة الصفاة للطاقة ناصر بدر الشرهان عن توقيع عقد مبدئي مع شركة gowell الصينية المتخصصة في تصنيع المعدات الخاصة بخدمات الآبار البترولية، لافتا إلى انه ينتظر الانتهاء من الموافقات الحكومية في جمهورية الصين قريبا، علما بأنها شركة تابعة بحصة تملك نسبتها 49٪.

وأضاف الشرهان على هامش الجمعية العمومية العادية التي عقدت امس ان الشركة تسعى إلى التنسيق والاستفادة من تواجدها في عدة دول في المنطقة لتعزيز وتوفير الخدمات التي تقدمها شركاتها التابعة العاملة في مجالات حفر وفحص الآبار النفطية وخدمات جس وقراءة الآبار النفطية، بما يساهم في تحقيق أفضل درجات التكامل بين شركات المجموعة.

وذكر إن التقلبات السياسية التي شهدتها المنطقة، بالإضافة إلى استمرار التحفظ في عمليات منح التمويل اللازم لاستكمال المشاريع الجارية ومباشرة المشاريع الجديدة كان له الاثر الواضح على الاقتصاديات العربية والعالمية مما اثر سلبا على خطط الشركة المستقبلية، مشيرا الى ان التحدي الأساسي للعام 2011 يتمثل في المحافظة على معدات وأجهزة شركة الحفر الوطنية العاملة في ليبيا من أعمال السرقة والتخريب والتركيز على شركاتنا التابعة الأخرى، بهدف زيادة تدفقاتها النقدية قدر الإمكان لتعويض النقص نتيجة لتوقف شركة الحفر الوطنية عن نشاطها، وذلك دون اللجوء الى الاقتراض بهدف تغطية المصاريف الجارية، وهو ما نجحت الإدارة في تحقيقه.

ولفت الشرهان الى ان ابرز التطورات التي مرت على الشركة خلال 2011 تتمثل في ان شركة الحفر الوطنية اضطرت في فبراير 2011 إلى وقف أنشطة أعمال الحفر وذلك بسبب ظروف الحرب والأوضاع السياسية التي مرت بها ليبيا مما اثر بشكل كبير على نتائج الشركة المالية المنتهية في ديسمبر 2011، حيث انخفضت ايرادات الشركة بما يقارب من 78٪ مقارنة بعام2010.

وتابع قائلا في التقرير السنوي للشركة: «لقد كان من أهم التحديات والمسؤوليات لإدارة الشركة تأمين الحماية والسلامة لأصول ومعدات الشركة وأجهزة الحفر من السرقة وأعمال التخريب، وقد نجحت الشركة في المحافظة عليها دون أي خسائر وليس أدل على ذلك معاودة الشركة نشاطها في ليبيا مع نهاية العام 2011 لتكون من أوائل الشركات التي تباشر عملياتها هناك».

وذكر انه بعد معاودة نشاط الشركة الشرقية الوطنية للخدمات النفطية في جنوب العراق تسعى حالياً لتعزيز أنشطتها لتشمل مناطق أخرى في شمال العراق في اقليم كردستان وفي جمهورية باكستان حيث باشرت الشركة عملياتها هناك ويتوقع ان ينعكس ذلك بشكل ايجابي على نتائج الشركة في العام 2012.

أما فيما يتعلق بالشركة الشرقية الدولية لخدمات فحص الآبار فقال الشرهان ان الشركة استطاعت ان تثبت لنفسها موطئ قدم قوي في شمال العراق وتنفذ الشركة حاليا عقدا في ذلك الاقليم، كما استثمرت الشركة في عملياتها المتخصصة في خدمات فحص الآبار في باكستان، وتحتاج الشركة لتوفير تمويل مالي مما سيساعدها في التوسع وتنفيذ مشاريع أكبر.

من جانب آخر، وافقت عمومية الشركة على جميع بنود جدول عموميتها والتي كان أبرزها تقرير مجلس الإدارة والموافقة على عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.

● محمود فاروق

ناصر بدر الشرهان مترئسا الجمعية العمومية للشركة (فريال حماد)

«الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات»: 3 عقبات محتملة لتزايد مخاطر القرصنة في العقد القادم

طرح تقرير مشترك أعده «الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات» بالتعاون مع شركة «A.T. Kearney» الاستشارية تحت عنوان «إدارة مخاطر منظومة التوريد: فهم تهديدات القرصنة»، والذي تم الكشف عنه أثناء فعاليات مؤتمر جيبكا الرابع لمنظومة التوريد، ثلاث تبعات محتملة لتزايد مخاطر القرصنة خلال العقد القادم.

وقال التقرير ان المخاطر التي تؤثر في منظومة التوريد في الشرق الأوسط حاليا تتزايد، وذلك نظرا لعدم وجود بدائل للالتفاف حول المناطق البحرية المعرضة لأعمال القرصنة.

وأضاف ان محدودية البدائل المتاحة في النقل البحري لتفادي المرور في المسارات الخطرة تعني بأن منظومة التوريد في الشرق الأوسط تواجه مخاطر متنامية بفعل القرصنة، الأمر الذي قد يؤدي إلى ثلاث نتائج محتملة مرتبطة ببعضها، وهي انتشار موجة جديدة من أعمال القرصنة، وتصعيد استخدام القوة في مواجهتها، والحل الدائم لهذه القضية.

وأشار إلى أن العام الحالي يشكل نقطة تحول في أعمال القرصنة، فعدد قوارب القراصنة التي تم ضبطها خلال العام 2011 أقل بنسبة 50٪ من عددها خلال العام 2010، مع توقعات باستمرار العدد بالانخفاض خلال السنوات القادمة.

وأوضح التقرير ان التراجع في نسب نجاح ضبط قوارب القراصنة يتناسب عكسيا مع عدد حالات طلب الفدية التي تشهد ارتفاعا مطردا، في حين أصبح القراصنة الصوماليون أكثر عنفا وتأثيرا استراتيجيا.

وقد بدأ القراصنة يوسعون نطاق نشاطهم بعيدا عن سواحل الصومال، وهم اليوم يمارسون أعمال القرصنة في خليج عمان، أي انهم أعادوا تنظيم صفوفهم إلى مواقع أقرب من خطوط سير السفن التجارية.

ومن هنا تنبع حاجة المعنيين بقطاع النقل البحري إلى تحديد السبل الكفيلة بالحد من القرصنة وآثارها السلبية.

ويتيح الفهم المعمق لنشاطات القرصنة البحرية أمام المعنيين بالقطاع فرصة دراسة تأثيرها ومخاطرها، ومساعدة التنفيذيين العاملين في منظومة التوريد في دول المنطقة على وضع خطط أكثر مرونة وأبعد مدى.

وفي هذا السياق، قال الأمين العام لـ «الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات» د.عبدالوهاب السعدون: «نوصي باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة في وقت قياسي حيث يتعين على شركات البتروكيماويات الخليجية ومجتمع الشحن الدولي بحماية استثماراتهم عبر اعتماد التخطيط الشامل والانضمام إلى مالكي السفن في دعمهم للإجراءات الحكومية المتخذة».

وتشير التوقعات الموضوعة وفق سيناريو موجة القرصنة الجديدة إلى تزايد كثافة الهجمات خلال العقد القادم من الزمن، مدفوعة في ذلك بعدم توافر مصادر الدخل البديلة في الصومال، الأمر الذي يؤدي إلى استقطاب المزيد من القراصنة الجدد، وتوسيع دائرة نشاطات القرصنة كنتيجة لذلك.